

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣
١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

معلومات أساسية

١ - وافقت وكالة الأمين العام، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في أيار/مايو ٢٠١٢، على اختصاصات لجنة الرقابة المقرر تسميتها للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ويمكن الاطلاع على الاختصاصات التي جرت الموافقة عليها على الموقع الشبكي التالي:
www.unwomen.org/en/about-us/accountability-and-evaluation/audit

٢ - ويتضمن البند ١ من الاختصاصات وصفاً للجنة باعتبارها أنشئت لتزويد وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي بمشورة مستقلة، خارجية وقائمة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم مساءلة الهيئة، بما يشمل إدارة المخاطر. وتقدم اللجنة مساعدتها إلى رئيس الهيئة في الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات ذات الصلة. ووافقت وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية على الاختصاصات التي قد يجري تعديلها من وقت إلى آخر، حسب الاقتضاء. وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً وهي ليست هيئة للإدارة؛ ولا توجد في هذه الاختصاصات عبارات أو مواد يُقصد بها ضمناً خلاف ذلك.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شكّلت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفة رسمية، اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بهدف مواصلة تعزيز المساءلة و”تعزيز الإدارة السليمة والمعايير الأخلاقية العالية، وكفي تقوم الإدارة باعتماد واستخدام أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية“ داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند ٢ من الاختصاصات.

٤ - وعيّنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الأعضاء الخمسة التالية أسماءهم:

- كاثرين برتيني (الولايات المتحدة الأمريكية)،
- ويليام فاوولر (الولايات المتحدة الأمريكية)،
- إليزابيث ماكري (كندا)،
- يوين تين ماك (سنغافورة) و
- فرانك ساب (بلجيكا).

ووفقاً للبندين ٦ و ٧ من الاختصاصات، فإن جميع أعضاء اللجنة هم أعضاء مستقلون ومن خارج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتألف اللجنة بكاملها من أشخاص ذوي معرفة عملية وإلمام بالشؤون المالية والبرنامجية، والمحاسبة، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر وعمل وعمليات الأمم المتحدة سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو المعيارى.

٥ - وتُعد اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها لتقدمه إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عملاً بالبند ٣٠ من الاختصاصات. ويتاح التقرير للمجلس التنفيذي، وبناء على الطلب، يعرض رئيس اللجنة التقرير أمام المجلس.

أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي قدمتها بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣

٦ - عملاً بالبند ٨ من الاختصاصات، قامت رئيسة الهيئة بتعيين إليزابيث ماكري رئيسةً للجنة في الاجتماع الافتتاحي للجنة المعقود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٧ - وعقدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، منذ إنشائها رسمياً، ثلاثة اجتماعات مباشرة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأجرت مكالمتين عن طريق التحاور من بُعد

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد أعدت محاضر الاجتماعات وجرى إقرارها. وتتفاعل اللجنة بانتظام مع وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال كل اجتماع وتُبلغ رسمياً عن مداولاتها في أعقاب كل اجتماع في الموقع.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٨ - اجتمعت اللجنة، عملاً باختصاصاتها، مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في جلسات خاصة في إطار اجتماعاتها المباشرة المعقودة في نيويورك، واستهلّت علاقة قائمة على تبادل روتيني للمعلومات ذات الصلة، وكفالة شمول أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمحملها بأنشطة مراجعة الحسابات.

٩ - واستعرضت اللجنة التقرير المالي والحسابات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5/Add.13) و Corr.1). وجرت موافاة اللجنة بانتظام بآخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة فيهما، وهي تؤيد الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التعامل مع المسائل التي لم تُبّت، وبخاصة لكفالة معالجة المسائل النُظمية والاستراتيجية الأساسية بصورة متسقة ومستمرة.

التحديات التنظيمية وتحقيق اللامركزية

١٠ - تدرك اللجنة أن عام ٢٠١٢ كان العام الثاني على إنشاء الهيئة. وقامت الإدارة العليا بإطلاع اللجنة، بشكل شامل، على التحديات التنظيمية التي واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها رسمياً في عام ٢٠١١، على إثر ضمّ أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة بهدف إنشاء الهيئة. وتشمل هذه التحديات ما يلي: بناء المؤسسات لدعم مؤسسة واحدة متماسكة جديدة ذات ثقافة متميزة؛ تنفيذ هيكل إقليمي في سياق تحويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مؤسسة مركزية إلى مؤسسة لامركزية بحلول عام ٢٠١٣؛ إدارة التغيير لبناء القدرات الداخلية عن طريق النُظم وأساليب العمل الجديدة والمنقحة، واستقدام الموارد البشرية ونشرها وتطويرها.

١١ - واستعرضت اللجنة مقرر المجلس التنفيذي ٦/٢٠١٢، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر UNW/2012/16)، الذي يُقر فيه المجلس الهيكل الإقليمي وخطة تنفيذه وما يتصل بذلك من احتياجات تمويلية. وبالنظر إلى أن تنفيذ الهيكل الإقليمي هو واحد من الأولويات التنظيمية للهيئة، فإن اللجنة تشدد على أهمية وضع مؤشرات أداء رئيسية لتقييم ورصد التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١٣؛ وتحديد

المخاطر التي صودفت والتصدي لها وإدخال أي تعديلات لازمة؛ والإبلاغ عما إذا جرى تحقيق النتائج والفوائد المتوقعة من تطبيق اللامركزية.

١٢ - وتدرك اللجنة أن المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية الأخرى تحتاج إلى قدرة معينة لممارسة السلطة في بيئة العمل اللامركزية، وهي تشير إلى أن الضوابط اللازمة يجب أن تكون متوفرة سواء في المقر أو في الميدان لرصد المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والتخفيف منها. وتدرك اللجنة السياسات والعمليات التي يجري تطبيقها حالياً (مثل إطار الرقابة الداخلية؛ والسياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة؛ ودليل البرامج والعمليات) دعماً للسلطة اللامركزية. وتؤيد اللجنة الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن وتشجع الهيئة على مواصلة توفير التدريب اللازم وكفالة تنفيذ الضوابط المناسبة واستراتيجيات إدارة المخاطر على نطاق هذه المؤسسة.

١٣ - وتعي اللجنة الفرص المحتملة التي ستييحها الهيكل الإقليمي من أجل تعزيز الدور المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري، إضافةً إلى زيادة الصلات لغرض التنسيق المشترك بين الوكالات وتعبئة الموارد على الصعيد المحلي. وتلاحظ اللجنة أيضاً التحديات القائمة المتعلقة بتعبئة الموارد في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي حال عدم زيادة المساهمات، قد لا تكون موارد الهيئة كافية لتمكينها من تنفيذ ولايتها. وتؤيد اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استراتيجياتها الجارية لتعبئة الموارد، التي تشمل التحاور مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص.

١٤ - ولاحظت اللجنة أن النتائج المقدرة لعام ٢٠١٢ كانت متلكئة عن تحقيق الأهداف المحددة لذلك العام. وتتفق اللجنة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنه ينبغي لوتيرة التنفيذ أن تتسارع وأنه ينبغي للتنفيذ عن طريق الشركاء المنفذين أن يكون فعالاً بدرجة أكبر. وتعلم اللجنة أيضاً أن الهيئة يجب أن تتحلى بالحكمة وأن تكون مدفوعة بالطلب في تنفيذ هيكلها الإقليمي وبرامجها القطرية، لا سيما في ضوء التحديات المتعلقة بتعبئة الموارد المشار إليها في الفقرة ١٣ من هذا التقرير.

وظيفة التقييم

١٥ - استعرضت اللجنة مقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٢، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والمتعلق بسياسة التقييم التي ستتتبعها الهيئة (اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣) وسياسة التقييم وخطة التنفيذ المناظرتين. واستعرضت اللجنة أيضاً صيغة مشروع التقرير المتعلق بوظيفة التقييم لعام ٢٠١٢. وتؤيد اللجنة العمل المنجز حتى الآن لتوفير الموارد لوظيفة التقييم ووضع آليات وتوجيهات لتنفيذ هذه السياسة وبناء قدرات التقييم. وتؤكد

اللجنة أهمية توفير الموارد على النحو الملائم لوظيفة التقييم سواء على الصعيد المركزي أو اللامركزي، وكفالة أن تعكس نتائج التقييم الإنجازات المتوقعة في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية للخطة الاستراتيجية، وأن تكون مستخدمة لزيادة المعرفة وتحسين نتائج الأداء. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد هو أن يكون تقرير التقييم السنوي ذا فائدة عملية وواقعياً وصالحاً للاستعمال، وأن يبيّن بوضوح السبل التي تحققت من خلالها فعالية البرامج.

المراجعة الداخلية للحسابات

١٦ - تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أبرمت اتفاقاً مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإجراء مراجعات داخلية للحسابات وتحقيقات باسم الهيئة، وتعلم اللجنة أن وحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة المنشأة في هذا الصدد، هي وحدة مستقلة عن البرنامج الإنمائي من الناحية التشغيلية. وهي تدرك أن عام ٢٠١٢ كان أول عام لممارسة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن التوظيف في وحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة لم يتم قبل حلول آذار/مارس ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه يجري حالياً إعداد تقريرين اثنين بشأن المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٢، وهي تشجّع على إنجاز وإصدار هذا النوع من التقارير.

١٧ - واستعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لوحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة لعام ٢٠١٣ وأوصت بالموافقة عليها من حيث المبدأ، مقترحةً أن يجري تقديم بعض التوضيحات. وتلاحظ اللجنة أن مستوى الموارد المتاح لوحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة قد ازداد لعام ٢٠١٣ وهي تؤيد مواصلة تعزيز خدمات المراجعة الداخلية للحسابات الخاصة بالهيئة لضمان كفاية شمول مراجعة الحسابات في الخطط المقبلة للمراجعة، لا سيما في ضوء تنفيذ الهيكل الإقليمي وتطبيق اللامركزية.

١٨ - واستعرضت اللجنة مقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٢، المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والمتعلق بالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، والوثيقة ذات الصلة عن الإجراءات التشغيلية الموحدة لتطبيق السياسة (الإجراءات التشغيلية الموحدة رقم ٨٦٠ الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات). وتوصي اللجنة الهيئة بأن تضع وتنفذ استراتيجية للاتصال لكفالة أن يجري تعميم نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات والإجراءات التي تتخذها الإدارة بطريقة مفهومة وشفافة، وبخاصة عندما يجري تحديد المسائل التنظيمية والمتكررة في تقارير المراجعة الداخلية.

البيانات المالية

١٩ - استعرضت اللجنة البيانات المالية النموذجية المعدّة لتحديد شروط الإفصاح بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومشروع التقرير المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ واقترحت إدراج تحسينات عليها. وتلك هي أول مجموعة من البيانات المالية للهيئة التي يجري إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد استدعى اعتماد هذه المعايير إدخال تغييرات كبيرة على السياسات المحاسبية التي كانت الهيئة تتبناها سابقاً. وتلاحظ اللجنة التخطيط الدقيق الذي انتهجته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقاً كاملاً في أجل زمني قصير.

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أبرمت اتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاضطلاع ببعض المهام الإدارية للهيئة، ومنها على سبيل المثال إدارة خدمات خزانها. ونظراً إلى أن الهيئة تبقى خاضعة للمساءلة عن أداؤها العام، فإن اللجنة تؤكد أهمية قيام الهيئة بتنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة بما يكفل أداء أي من هذه المهام التي يُستعان فيها بمصادر خارجية أداء ملائماً.

الخطة الاستراتيجية

٢١ - تعلم اللجنة أنه يجري حالياً وضع الخطة الاستراتيجية المستكملة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9) وأن أهدافها ونتائجها المتوقعة ستحدّد بوضوح حتى عام ٢٠١٧. وتتطلع اللجنة إلى العمل مع الهيئة للمساعدة في دمج ما يجري تحديده من مسائل دولية هامة ومسائل على نطاق منظومة الأمم المتحدة ضمن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6)، علاوة على الأهداف والنتائج التي تخص الهيئة والمبينة في إطار النتائج الإدارية، وإطار النتائج الإنمائية، وإطار الموارد المتكامل.

التوصية

٢٢ - توصي اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فيما يتعلق بهذا التقرير المقدم إلى وكيله الأمين العام/المديرة التنفيذية والمجلس التنفيذي، بأن يقدم رسمياً إلى المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣، في أيلول/سبتمبر.

رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١ - تحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً باستلام أول تقرير للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المنشأة حديثاً وترحب به مع التقدير. وتعرب إدارة الهيئة عن تقديرها للتفاعلات المنتظمة مع اللجنة وتود الإعراب عن امتنانها لرئيسة اللجنة وأعضائها على وقتهم المكرس لولاية الهيئة وتفانيهم لها، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٢ - تلاحظ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة توصية اللجنة الداعية إلى معالجة المسائل التنظيمية والاستراتيجية الأساسية التي جرى التركيز عليها في ملاحظات المراجعة الخارجية لحسابات مجلس مراجعي الحسابات. وتظل الهيئة على تحاوها مع مسائل مراجعة الحسابات وهي ستعامل باستمرار مع توصيات مراجعي الحسابات عن طريق اتخاذ الإجراءات الحاسمة. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المالي والحسابات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/68/5/Add.13)، فقد نُفذت ٢٣ من أصل ٢٨ توصية صادرة لعام ٢٠١١، فيما لا يزال تنفيذ ٥ توصيات جارياً. وتلتزم إدارة الهيئة بأن تتخذ الإجراءات وأن ترصد باستمرار تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات البالغ عددها ١٧ توصية، الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٢.

التحديات التنظيمية وتحقيق اللامركزية

٣ - تعرب إدارة الهيئة عن تقديرها بشأن التوجيهات والتوصيات الصادرة عن اللجنة من أجل تعزيز النضج التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وهي في عامها الثالث من العمليات. ويمثل بناء مؤسسات الهيئة، التي تُعد أصغر الكيانات عمراً في منظومة الأمم المتحدة، عملاً لا يزال جارياً في سعيها إلى توسيع نطاق وجودها عن طريق الهيكل الإقليمي.

٤ - وتتفق إدارة الهيئة مع ملاحظة اللجنة بشأن أهمية رصد التقدم المحرز في تنفيذ الهيكل الإقليمي، وقد أبلغت المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز حتى الآن، وهي ستواصل القيام بذلك من خلال تقريرها السنوي. وستواصل إدارة الهيئة التصدي للمخاطر وإجراء التعديلات حسب الاقتضاء. وستشكل مؤشرات الأداء التي يجري إطلاع المجلس التنفيذي عليها إحدى وسائل تتبع التقدم المحرز والنتائج التي يحققها الهيكل الجديد، علاوة على الرصد المؤسسي

الموحد للهيئة في مجالات مثل التنفيذ واستقدام الموظفين والمجالات الأخرى. وتشمل مؤشرات الأداء البالغ عددها ١٢ مؤشراً ثلاثة مجالات: (أ) تفعيل المكاتب الإقليمية، (ب) تقوية المكاتب القطرية وتعزيز استجابتها، (ج) تحسين كفاءة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفعاليتها.

٥ - وتتفق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ملاحظة اللجنة بوجود مواصلة التدريب في بيئة العمل اللامركزية لكفالة التقيّد بالضوابط المناسبة للتخفيف من المخاطر التشغيلية والاستراتيجية. ودعمًا لتطبيق اللامركزية، أصدرت إدارة الهيئة أطراً جديدة للرقابة الداخلية وتفويض السلطة، تشمل نماذج ومبادئ توجيهية مفصلة عن كيفية تفويض السلطة لكل مجال من المجالات الوظيفية دعماً لفعالية عملية التنفيذ والتخفيف من المخاطر الملازمة للامركزية. وتُدرك إدارة الهيئة أن قدرات الموظفين في المقر وفي المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار والقطرية تحتاج إلى التطوير بشكل مستمر من خلال التدريب المناسب والفعال. ومنذ منتصف عام ٢٠١٢ حتى منتصف عام ٢٠١٣، توفّرت الدورات التدريبية في مجال القيادة والإدارة التشغيلية إلى ١٧٦ موظفاً من الرتب العليا والمتوسطة.

٦ - وتعرب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لتأييد اللجنة المعلن للنهوض باستراتيجيات تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية. وقد بلغت الهيئة نقطة محورية، وتُدرك الدول الأعضاء أنه يتعين عليها الاستثمار ليس فقط في إمكانات الهيئة وإنما في تعزيز وتكرار ومضاعفة النتائج المحققة بالفعل. وتتوقع الهيئة تلقي ما يقرب من ١٣٠ مليون دولار من الموارد الأساسية خلال عام ٢٠١٣، على أساس المقبوضات، والتعهدات المعلنة حتى الآن، والتجربة السابقة. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت الهيئة قد تلقت حوالي ٨٠ مليون دولار من المبلغ المستهدف، ولا يزال عدد من كبار المانحين الدائمين لم يقدم تبرعاته بعد. ويساهم عادةً هؤلاء المانحون الذين لم يرسلوا تبرعاتهم بعد بمبالغ سنوية يبلغ مجموعها حوالي ٣٥ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت الهيئة أول اجتماع لها لإعلان التبرعات كجزء من الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، وأكدت فيه الدول الأعضاء مجدداً دعمها السياسي القوي وزيادة دعمها المالي. وتنفهم الدول الأعضاء الطابع العاجل لتوفير الموارد اللازمة للهيئة كي تفي بولايتها الفريدة، وأهمية ذلك، والمسؤولية الواقعة على عاتق الدول في هذا الصدد. وتعهد ما مجموعه ١٠ من الدول الأعضاء بزيادة تبرعاته في الميزانية الأساسية للهيئة، وأعلن ١٤ وفداً عن تبرعات لسنوات متعددة، وقرر ٥ أعضاء تقديم تمويل لأول مرة. ومن بين البلدان التي زادت من حجم تبرعاتها، تعهدت فنلندا بمضاعفة تبرعاتها في عام ٢٠١٤ من ٧ ملايين يورو إلى ١٤ مليون يورو لتصبح بذلك أحد أكبر مانحي الهيئة.

٧ - وفيما يتعلق بالتمويل من المصادر غير الأساسية، أعلنت عدة دول أعضاء عن دعم حكوماتها لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعن مساهمات في صندوق المساواة بين الجنسين وفي صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ومن أجل تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية وفي استراتيجيات تعبئة الموارد، تعمل الهيئة، في ظل تضافر الجهود، من خلال تعزيز الشراكات القائمة على الآليات المنسقة للاتصال الخارجي. ويشمل هذا النهج الاتصالات التي تجريها الإدارة العليا لدى الدول الأعضاء عن طريق البعثات والزيارات برفقة صانعي القرارات الرئيسيين. وتشارك أيضاً المكاتب الإقليمية والقطرية، واللجان الوطنية الـ ١٨ التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم، ومكاتب الاتصال في بروكسل وكوبنهاغن، مشاركة كبيرة في جهود الاتصال وتعبئة الموارد. وتتمتع الهيئة بدعم واسع النطاق لدى الدول الأعضاء، إذ ساهمت ١١٦ حكومة في مواردها الأساسية في عام ٢٠١٢. وهذا يؤكد الالتزام الواسع النطاق بولاية الهيئة، والأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت ٩٤ دولة عضو قد تعهدت بالفعل بدعم الموارد الأساسية للهيئة؛ وفي عام ٢٠١٢، لم يجز بلوغ هذا العدد إلا في تشرين الثاني/نوفمبر. وتشارك الهيئة في حوار مستمر مع الدول الأعضاء لتحديد الأولويات، وتركيز صرف الموارد في بداية الفترة، وسبل تحسين الاستفادة من أنشطتها، وتمويل الهيئة على أساس عدة سنوات. ولذا فإنها واثقة من أنها ستبلغ قاعدة للمانحين على نطاق أوسع للمضي قدماً.

٨ - وتخطط إدارة الهيئة علماً بتقييم اللجنة للنهج المتبع في تنفيذ الهيكل الإقليمي باعتباره نهجاً حكيماً يضع في الاعتبار القيود المتصلة بالموارد. وترى الهيئة أن بناء القدرات على الصعيد القطري، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، أمر أساسي للمضي قدماً بتعليمات المجلس، وقد شرعت في استقدام الموظفين بوتيرة سريعة. وفي جميع الحالات، يستجيب الوجود القطري للهيئة لتلقي طلب بذلك، وينشأ الوجود القطري أيضاً كان نوعه وفقاً لطلبات مقدمة من الحكومات الوطنية فحسب. وفيما يتعلق بتحقيق النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وكما هو مسجل في التقرير عن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية (UNW/2013/3)، تتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالوتيرة المنشودة في ٢٣ مؤشراً من أصل ٢٩ مؤشراً مدرجاً في النتائج الإنمائية للخطة الاستراتيجية، وأحرزت تقدماً كبيراً في ٣ مؤشرات، وتخلّفت في ٣ مؤشرات. وفيما يتعلق بالإنجاز، تشمل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ هدف تحقيق معدل ٩٠ في المائة من الإنجاز بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقد وُضع ذلك الهدف على أساس الإنجاز الذي يشمل السلف. لكن منذ وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بدأت الهيئة باحتساب الإنجاز باستثناء

السلف تمثيلاً مع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على غرار كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ونتيجةً لذلك، أصبح من الصعب مقارنة معدل الإنجاز مع الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبلغ معدل الإنجاز المؤسسي لعام ٢٠١٢ باستثناء السلف ٧٠ في المائة. ويهدف كفاءة الوضوح في المستقبل، ستشمل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (UNW/2013/6) هدفاً واضحاً للإنجاز يبلغ ٧٥ في المائة باستثناء السلف. وقد اعتمدت الهيئة تدابير في عام ٢٠١٢ للتعجيل بالإنجاز في الفصل الرابع من عام ٢٠١٢. ودُججت الدروس المستخلصة من عام ٢٠١٢ في الممارسات الجديدة في عام ٢٠١٣ ويراد منها تحسين معدلات الإنجاز، وهي تشمل ما يلي: (أ) تتبع معدلات الإنجاز حسب المنطقة على أساس نصف شهري، والانتقال بعد ذلك إلى تتبعها على أساس أسبوعي في الفصل الرابع؛ (ب) تعزيز قدرات العمليات على الصعيدين القطري والإقليمي؛ (ج) تفويض السلطة على الصعيد القطري للتعجيل بالمعاملات المتصلة بالإنجاز؛ (د) منح موافقة سريعة على خطط العمل والميزانيات لإتاحة الحصول على الأموال بصورة مبكرة؛ (هـ) إتاحة التدريب على العمليات لموظفي الهيئة وشركائها.

وظيفة التقييم

٩ - تلاحظ إدارة الهيئة توصيات اللجنة وتؤكد مجدداً أنها تنظر إلى وظيفة التقييم باعتبارها أداة قوية في توجيه الاستراتيجية وتعزيز قدرات البرمجة على الصعيد الوطني، وتحسين نوعية البرامج. وفي عام ٢٠١٢، أحرزت الهيئة تقدماً كبيراً في تعزيز وظيفتها التقييمية. وتوفر سياسة التقييم الجديدة إطاراً واضحاً لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، والشفافية التنظيمية، وأهداف التعلم والمساءلة، والإسهام في كل منها. وقد حسنت الهيئة سجلها لكفالة أن تشمل جميع التقييمات استجابة من جانب الإدارة، وقد وضعت نظام تتبع على الصعيد العالمي لمتابعة التقييم. ورُفعت وظيفة رئيس التقييم إلى رتبة مد-١، ومن المتوقع أن ينضم مدير جديد إلى مكتب التقييم في غضون أشهر قليلة. وتعمل الهيئة على تأسيس نظام لضمان النوعية بما يكفل للمكاتب موارد مالية وبشرية وافية لتنفيذ خطة التقييم.

١٠ - واضطلعت الهيئة أيضاً بدور بارز في التنسيق وإدارة المعرفة في إطار التقييمات المراعية للمنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعملت على توسيع البوابة المكرسة لتقييم المساواة بين الجنسين، وشاركت في تقييمات مشتركة وشراكات مبتكرة مثل مبادرة "EvalPartners"، وشجعت على استخدام مؤشرات التقييم عن طريق خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المراجعة الداخلية للحسابات

١١ - تحيط إدارة الهيئة علماً بتأييد اللجنة لزيادة موارد قدرة المراجعة الداخلية للحسابات من ٢ إلى ٤ مراجعي حسابات داخليين خلال عام ٢٠١٣، وذلك لكفالة شمول الأعمال على نحو واف بأنشطة مراجعة الحسابات. وتلاحظ الإدارة شواغل اللجنة المتعلقة بضرورة إنجاز وإصدار تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها. وقد اتخذت إدارة الهيئة إجراءات عن طريق الاتصال بالمانحين استجابةً لتقارير محددة للمراجعة الداخلية للحسابات جرى نشرها في إطار سياسة الإفصاح العلني السارية منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

البيانات المالية

١٢ - يسرّ الهيئة أن تلاحظ اللجنة أن الهيئة طبّقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو الدقيق المخطط ونفذتها في أجل زمني قصير. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن ”نجاح تنفيذ الإطار المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو إنجاز كبير يؤكد الالتزام القوي للإدارة، لا سيما وأن المؤسسة هي مؤسسة جديدة نسبياً، وبالنظر إلى ما أبلغ عنه المجلس سابقاً عن حالة الاستعداد“ (انظر A/68/5/Add.13).

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣ - تتفق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ملاحظة اللجنة بشأن أهمية رصد المهام التي يُستعان فيها بمصادر خارجية من البرنامج الإنمائي. وبالنسبة للمجالات الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي باسم الهيئة، اعتمدت شعبة التنظيم والإدارة الضوابط التالية لكفالة أداء المهام التي يُستعان فيها بمصادر خارجية أداءً صحيحاً: (أ) فيما يتعلق بخدمات الخزنة، وافقت الهيئة على سياسة الاستثمار والمبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي، وهي تعقد، بشأن استثماراتها، اجتماعات فصلية لاستعراض الاستثمارات مع البرنامج الإنمائي؛ (ب) فيما يتعلق بالمدفوعات والتسويات المصرفية، تستعرض الهيئة على أساس شهري التسويات المصرفية التي يُعدها البرنامج الإنمائي؛ (ج) فيما يتعلق بالموارد البشرية، تستخدم الهيئة أداة للتصديق على كشوف المرتبات بهدف التحقق من المعلومات المقدمة من البرنامج الإنمائي لتجهيز كشوف مرتبات الموظفين الفنيين الدوليين والموظفين من فئة الخدمات العامة العاملين في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الهيئة من نائب مدير البرنامج المساعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كتاب تصديق عن جميع المعاملات المضطلع بها باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.